المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

اليوم مع المدى

العدد (2179) السنة الثامنة - الاحد (3) تموز 2011 http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

التعطيل لانتخابات النقابة حرم المهندسين من حقوقهم 4

المدى تكشف مافيا البضائع التالفة 7

مصادر : الحكومة تتسلم النسخة المعدلة من قانون النفط والغاز 10

هيومن رايتس ووتش تدعو إلى تحقيق فوري بأحداث الجُمَع

الأمم المتحدة: الحكومة أمرت ١٥٠ عنصر أمن باختراق التحرير وضرب المحتجين

□ بغداد / المدى

أكدت الأمم المتحدة مشاركة قوات الأمن العراقية في هجمات تشنها جماعات موالية للحكومة تضم مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى قاموا بطعن المتظاهرين والاعتداء على المتظاهرات بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع شتمهن، الأمر الذي أدى إلى إرعاب المواطنين الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي.

وطالبت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها أمس السبت، الحكومة العراقية بفتح تحقيق فوري ونزيه بتلك الأحداث.

وأضافت "هيومن رايتس ووتش" أن على السلطات العراقية أن تأمر بالتحقيق في دور قوات الأمن في الهجمات التي شنتها عصابات موالية للحكومة على متظاهرين سلميين في بغداد مؤخرا، حيث قال شهود إنها كانت جماعات مشكلة بالأساس من شبان مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى، قاموا بضرب وطعن المتظاهرين وتحرشوا جنسياً بالمتظاهرات.

وأشارت إلى أنها قابلت أكثر من ٢٥ متظاهراً أكدوا أنهم تعرضوا للكُم والضرب بالعصي وأسلحة أخرى وتم طعنهم، أثناء اعتداء العاشر من الشهر الماضي في ساحة التحرير وسط العاصمة.

وقالت إنها رصدت وسجلت أقوال شهود بأن قوات الأمن لم تتحرك وراحت تراقب من بُعد ما يجري في عدة حالات حيث قال عدد من منظمي التظاهرات إن الهجمات كان لها أثر في إرعاب الناس الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي، مما أدى إلى امتناع العديد من المتظاهرين والمنظمين المعتادين عن التواجد في التظاهرات بالأساس خوفاً من الهجمات وذلك في تظاهرات الجمعتين الأخيرتين.

وأوضحت المنظمة أن مصدرين منفصلين من وزارة الدفاع أوضحا لـ"هيومن رايتس ووتش" إن ثمة قراراً وزارياً صرح لأكثر من ١٥٠ رجل أمن في زي مدني من الشرطة والجيش باختراق التظاهرات لأن الحكومة كانت قلقة من أن تتزايد أعداد المتظاهرين في ذلك التاريخ الذي شكل مرور مئة يوم على الإصلاحات التي وعد بها رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط. وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش "بدلاً من حماية المتظاهرين السلميين ظهر أن الجنود العراقيين يتعاونون مع المعتدين الذين يهاجمون المتظاهرين.وأضاف ستورك "إننا لا نرى بلطجية يحملون العصي يُظهرون لنا بطاقات الشرطة كل يوم وعلى الحكومة أن تتبين من المسؤول عن هذه الاعتداءات وأن تعاقبهم على النحو الملائم". فيما يخص تورط قوات الأمن في هجوم ١٠ حزيران.

وأكدت المنظمة أن مراقبيها رأوا مؤيدي الحكومة وهم يهددون ثم يهاجمون متظاهرين عُزّلا كما اعتدى المهاجمون على ثماني متظاهرات على الأقل بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع سبهن بأنهن "عاهرات" واستخدام ألفاظ جنسية أخرى جارحة.

وأشارت المنظمة إلى أنها لم تتلق رداً من المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ على طلبات الإحاطة بالمعلومات حول هذا الأمر.

وقالت "هيومن رايتس ووتش" إن مئات المتظاهرين كانوا في ذلك اليوم، العاشر من الشهر الماضي، قد وصلوا إلى ساحة التحرير في بغداد في جماعات صغيرة للاحتجاج على أعمال الفساد في أروقة الحكومة ونقص الخدمات الحكومية وفي ذلك الصباح ملأ الآلاف من مناصري الحكومة الساحة ويحمل الكثير منهم ألواحاً خشبية متماثلة ويرددون شعارات دعم لرئيس الوزراء نوري المالكي.

■ التفاصيل ص٣

■ صاحب محل لبيع المواد المستعملة وسط بغداد.. عدسة/ أدهم يوسف

فساد بمليون دولار في صفقة الكلاب البوليسية

□ متابعة/ المدى

نفت الحكومة الكويتية الأنباء التي أشارت إلى تجاوزها على الحقول النفطية المشتركة مع العراق، متهمة أطرافاً لم تسمها بمحاولة زعزعة العلاقات بين البلدين.

وقال السفير الكويتي في العراق علي المؤمن لوكالة كردستان للأنباء إن الكويت تنفي الشائعات التي تحدثت عن نية قيام الكويت بالتجاوز على الآبار النفطية المشتركة بين العراق والكويت من خلال تنفيذ مشاريع إستراتيجية عملاقة لسحب النفط من حصة العراق. وكان عدد من وسائل الإعلام العراقية قد نقل أمس عن أعضاء في مجلس النواب أنباءً أشارت إلى تجاوز الكويت على الحصص النفطية من خلال تنفيذ مشاريع إستراتيجية على الحقول النفطية المشتركة بين البلدين.

وأضاف أن "الكويت تسعى لتطبيع علاقات ودية مع العراق مبنية على أساس احترام السيادة وعدم التجاوز على الحدود والآبار النفطية المشتركة".

وتابع أن "العراق والكويت متفقتان على ضرورة تعزيز العلاقات وتوسيع التبادل التجاري وعدم الانجرار للتصريحات التصعيدية وحل جميع المتعلقات والمشاكل عبر المباحثات والحوار".

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

وتقوم الحكومة العراقية بدفع ٥٪ من عائداتها لتعويض الكويت التي تبقى من تعويضاتها ٢٢ مليار دولار. وكانت الكويت والعراق قد اتفقتا في وقت سابق على الانسحاب مسافة ٥٠٠ متر عن الحدود الدولية الفاصلة بينهما إلى عمق أراضيهما خطوة تهدف إلى إنهاء المشاكل الحدودية العالقة بينهما، وتعهد ببناء ٥٠ منزلاً لمواطنين عراقيين تقع منازلهم بشكل لصيق على خط الحدود وتؤثر في الرؤية السليمة والمراقبة الدقيقة لمنطقة الحدود.

شجار في البرلمان بسبب إقليم السنة

□ بغداد / المدى

وقعت مشادة كلامية أثناء انعقاد جلسة مجلس النواب أمس السبت، بين رئيس المجلس أسامة النجيفي، وعضو ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، على خلفية تصريحات الأول الداعية إلى تشكيل إقليم سني.

وكان النجيفي، وهو احد قياديي القائمة العراقية، قد أدلى بتصريحات لفضائية الحرة خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية الأسبوع الماضي، جاء فيها إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة بتشكيل إقليم مستقل بالعراق.

وأثارت تلك التصريحات جدلا في الأوساط السياسية العراقية، وقام على إثرها بعض أعضاء مجلس النواب بجمع تواقيع لمساءلة النجيفي.

لكن النجيفي نفى الخميس الماضي، أن يكون قد دعا إلى تشكيل إقليم سني، وأكد أنه أجاب عن سؤال صحفي عن وضع السنة في العراق.

المشادة وقعت بين النجيفي والشلاه بعد أن اعتبر الثاني تبريرات الأول بشأن تصريحاته أثناء تواجده في الولايات المتحدة الاميركية، والداعية إلى تشكيل إقليم سني، غير مقنعة".

وتعد قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي والقائمة العراقية من أكثر الجهات الرافضة لتكوين إقليمي الوسط والجنوب على اعتبار أن ذلك يمثل إضعافا للحكومة الاتحادية وتقسيما للعراق على أسس طائفية.

فيما يؤكد الكرد على أنهم كانوا وما زالوا يؤيدون تشكيل الأقاليم الأخرى، ولكن الموقف كان يقابل بالانتقاد من بعض الأطراف ومنهم القائمة العراقية على اعتبار أن الأقاليم هي محاولة لتقسيم العراق.

استثمارات تحظى بالحصانة.. ورجال الأعمال يمولون كتلاً سياسية

□ بغداد/ زينب صنكور

كشف نواب عراقيون عن هيمنة يمارسها رجال أعمال عراقيون على الكتل السياسية في البرلمان.

وقال عدد من النواب في تصريحات للمدى أمس السبت إن أصحاب مصالح تجارية عالية يتدخلون في القرار السياسي العراقي بطرق مختلفة. تأتي هذه المعلومات في وقت ينتقد مراقبون ومحللون أداء الكتل السياسية في الحكومة والبرلمان منذ انتخابات آذار الماضي، إلى جانب تصاعد حدة الخلافات على السلطة بين الفرقاء السياسيين.

وقال زهير الأعرجي، النائب عن الكتلة العراقية، إن رجال أعمال لديهم ارتباطات وثيقة بسياسيين عراقيين، مشيرا إلى أن هذا الترابط كان بمواثيق وعقود رسمية.

وقال الأعرجي في تصريح للمدى أمس السبت: "هؤلاء التجار يتدخلون في القرار السياسي في البلاد".

وبحسب النائب الأعرجي، فأن بعض الكتل السياسية تحصل على تمويل ودعم من رجال الأعمال، حتى أن الدعم وصل إلى تمويل حملات الانتخابات لتلك الكتل.

الأعرجي كشف أيضا أن رجال أعمال تدخلوا في تشكيل الحكومة وفي تعيين بعض الوزراء لغرض الحصول على مكاسب من عملهم داخل الحكومة.

وقال أن مصلحة تعود إليهم للحصول على مكاسب مالية إلى جانب استغلال العملية السياسية لتمشية بعض القضايا التجارية الكبيرة.

من جانبها أكدت النائبة عن العراقية البيضاء عالية نصيف أن أغلب السياسيين لهم علاقات واسعة برجال أعمال ويقومون بتمويل أحزابهم وتحركاتهم من هؤلاء التجار.

وقالت نصيف في تصريح للمدى أن الفساد السياسي هو الذي أنتج الفساد الإداري والمالي، حتى أن كثيرا من السياسيين لهم علاقة بتجار يقومون بتمويل أحزابهم وتحركاتهم، ما أدى إلى إنضاج الفساد في العراق".

وأضافت أن غاية هؤلاء التجار التأثير على القرار السياسي في العراق.

وكانت هيئة النزاهة قد أكدت في آذار الماضي أن الفساد السياسي الذي يغطي تهريب الأموال والمفسدين خارج البلاد من أخطر أنواع الفساد المالي.

■ التفاصيل ص٣

١١٤ نائبا يطلبون سحب ثقة مفوضية الانتخابات

□ متابعة/ المدى

أعلنت نائبة عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي عن تقديم طلب موقع من ١١٤ نائبا إلى مجلس النواب لسحب الثقة عن مفوضية الانتخابات. وقالت حنان الفتلاوي إنها "قدمت طلبا إلى البرلمان، موقعا من ١١٤ نائبا، لتحديد جلسة خلال الأسبوع المقبل للتصويت على سحب الثقة من مفوضية الانتخابات"، مبينة أن "الطلب قدم حسب ما نص عليه النظام الداخلي للبرلمان والدستور". ونقلت وكالة السومرية نيوز أمس السبت عن الفتلاوي أن "النظام الداخلي للبرلمان نص على تقديم طلب سحب الثقة من قبل ٥٠ نائبا، لكننا وقعنا كمرحلة أولى ١١٤ نائبا، وهو ضعف العدد"، مشيرة إلى أن "العدد سيكون أكثر خلال التصويت لأن هناك توجها عاما في مجلس النواب لإقالة المفوضية".

■ التفاصيل ص٢

واشنطن تتهم إيران بتهريب السلاح الثقيل إلى العراق

□ متابعة/ المدى

كشف مسؤولون اميركيون أن إيران هربت أسلحة ثقيلة إلى العراق وأفغانستان، ونقلت وسائل إعلام أمريكية عن المسؤولين ان الأسلحة المهربة عبارة عن ذخائر جديدة وفتاكة بهدف تسريع الانسحاب الأميركي من البلدين. ويؤكد المسؤولون قولهم إن الحرس الثوري هرّب قذائف متفجرة مرتبطة بصواريخ إلى المليشيات، وقد أدت تلك الأسلحة بالفعل إلى مقتل جنود أميركيين. وقال المسؤولون إن شحنات الأسلحة الإيرانية ستزيد من صراع الظلّ بين طهران وواشنطن لكسب تأثير أكبر في الشرق الأوسط خاصة بعد سقوط حلفاء لواشنطن بسبب الاحتجاجات في العالم العربي، في وقت تسعى فيه إيران إلى تحقيق نصر سياسي من الأزمة وجعل الانسحاب الأميركي أسرع ومؤلماً أكثر. وقال المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق "أظن أننا سنرى هذه المجموعات المدعومة من إيران تستمر في مستوى عال من الهجمات ولكنها لن تمنعنا من بذل جهدنا لمساعدة قوات الأمن العراقية".

١٥ عاما لخاطف الصحفي البريطاني في البصرة

□ بغداد/ المدى

أصدرت المحكمة الجنائية المركزية العراقية حكما بالسجن ١٥ عاما على متهم بخطف الصحافي البريطاني ريتشارد باتلر الذي حررته القوات العراقية خلال العمليات العسكرية في البصرة ٢٠٠٨، بحسب بيان صدر عن مجلس القضاء الأعلى أمس.

وقال الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار إن "المحكمة الجنائية المركزية قررت الحكم على المتهم وفقا لقانون مكافحة الإرهاب".

ولم تذكر المحكمة في بيانها الذي أمس السبت اسم المتهم.

وبحسب البيرقدار فان المتهم قام "باختطاف الصحافي البريطاني ريتشارد باتلر من فندق قصر السلطان في مركز محافظة البصرة بمساعدة مجموعة مسلحة وتحت تهديد السلاح واحتجزوه لمدة شهرين الا ان عملية صولة الفرسان العسكرية في المحافظة مكنت قوات الجيش العراقي من مداهمة المنزل المحتجز به وتحريره والقبض على المختطف".

البيرقدار

وأضاف أن "المحكمة ترى عند إصدار قرارها أن الأدلة المتحصلة في القضية أثناء ادوار التحقيق الابتدائي والقضائي كافية ومقنعة وترقى إلى مستوى الإدانة ويمكن الركون إليها والاطمئنان إلى مضمونها".

وأكد أن "المجني عليه يحتفظ بحقه المطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية".

وكان مسلحون خطفوا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ باتلر مع مترجمه العراقي من فندق قصر السلطان في البصرة حيث كانا يقيمان. لكنهم أفرجوا عن المترجم بعد ثلاثة أيام، اثر مفاوضات باشرها مكتب الصدر في البصرة.

ويعمل باتلر لصالح محطة "سي بي اس" الاميركية للتلفزيون.

وجاءت عملية تحريره عندما شنت القوات العراقية عملية صولة الفرسان التي اشرف عليها رئيس الوزراء نوري المالكي ضد الخارجين عن القانون التي كانت تسيطر بصورة كاملة على المدينة.

وكانت ذات المحكمة قد أصدرت في الأسبوع الماضي حكما على زوجة زعيم القاعدة القتيل أبو أيوب المصري بالسجن مدى الحياة لدورها في مساعدة أنشطة تمرد.

وقال البيرقدار حينها إن حسناء علي يحيى زوجة زعيم القاعدة السابق في العراق حكم عليها بالسجن مدى الحياة.

واضاف البيرقدار طبقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لتقديمها الحماية والمأوى لجماعة أبو أيوب المصري الإرهابية. وأحرزت قوات عراقية وأمريكية انتصارات كبرى ضد منتسبي القاعدة من العراق في الأيام الأخيرة، لكن التمرد الإسلامي السني يظل مهلكا، وينفذ عشرات الهجمات كل شهر.

تجميد ملف التسمية بعيد عن ترشيق الحكومة

دولة القانون تنفي سقفا زمنيا لاختيار وزراء الامن

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت ينفي ائتلاف دولة القانون وجود سقف زمني لاختيار الحقائب الأمنية، وانه ينتظر حصول توافق سياسي على الأسماء التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي، جدد ائتلاف العراقية تمسكه بمرشحيه الذين قدمهم منذ عدة أشهر، مبينا أن ملف الوزارات الأمنية قيد التجميد حاليا إلى حين إحداث اتفاق سياسي عليه.

ويأتي جدل الوزارات الأمنية في وقت أكدت مصادر موثوقة عدم تسلم الكتلة العراقية كتاباً يتعلق بالترشيق الوزاري. لكنها جددت تمسكها بمرشحيها الستة الذين تقدم بهم الائتلاف قبل ستة أشهر للمناصب الأمنية.

وشدد مصدر مقرب من علاوي في اتصال هاتفي مع "المدى" على أن الكتل السياسية جمدت المشاورات في قضية الوزارات الأمنية إلى حين اجتماع رؤساء وممثلي الكتل السياسية.

وستشهد الأيام المقبلة ثقلاً كبيراً على الكتل البرلمانية لا سيما مع التعقيدات التي تواجهها الساحة السياسية حيث ستُناقش الوزارات الأمنية في أجواء معقدة يسودها اختلاف وجهات النظر بين الفرقاء وعدم وجود تنازلات، فضلا عن بحث قضية الانسحاب والتي تكاد تجمع اغلب الكتل السياسية على التمديد لبعض القوات الاميركية، بالمقابل لا يزال تهديد التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي طاغيا على المشهد، بالإضافة إلى مناقشة ترشيق الوزارات، إذ شدد المصدر ذاته على أن العراقية علمت بتوجه المالكي الجديد ودعواته له من خلال وسائل الإعلام.

المصدر يستبعد إمكانية خضوع العراقية للضغوطات من قبل دولة القانون للحصول على مكاسب سياسية، بعد أن أشارت توقعات لمراقبين إلى أن يقوم المالكي بالتأثير على العراقية من خلال إعطائها وزارات أكثر من حصصها مقابل تمرير العبيدي لوزارة الدفاع.

ويعلل المصدر "هذا السيناريو غير وارد فقضية الوزارات الأمنية مرتبطة باتفاقيات أربيل وتوقيعات لرؤساء الكتل وضمانات مقدمة من كتل أخرى، أما الترشيق فيحتاج إلى مشاورات جديدة لا علاقة لها باتفاق أربيل وائتلاف العراقية سوف لن يخضع إلى الضغوط تحت أي ظرف كان".

ولا تزال آلية اختيار الوزراء الأمنيين محل خلاف بين الفرقاء، دولة القانون ترى أن الاتفاق السياسي ينص على أن يختار المالكي وزراءه وبعدها يتم استحصال موافقة الطرف الآخر، في حين تذهب العراقية إلى ضرورة أن تكون حقيبة الدفاع من حصتها ويتم اختيار الوزير من خلال تقديمها عدة مرشحين إلى المالكي لتوزير الأنسب من بينهم.

■ التفاصيل ص٢